



٥-

٣-

والتاليين :-

٤-

١-

١-

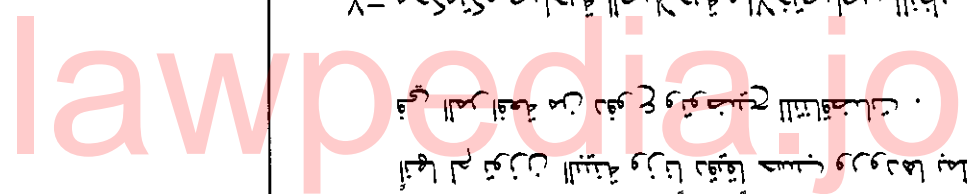
-: المتهمين احوال العامة النيابة ان في احوال النيابة والالتزام

القانون

. المتهمين احوال العامة النيابة ان في احوال النيابة والالتزام  
بالتاليين قنول التمييز شكلا ورد التمييز موضوعا وتأييد القرار المتهمين

. المتهمين احوال العامة النيابة ان في احوال النيابة والالتزام  
بالتاليين قنول التمييز شكلا ورد التمييز موضوعا وتأييد القرار المتهمين

. المتهمين احوال العامة النيابة ان في احوال النيابة والالتزام  
بالتاليين قنول التمييز شكلا ورد التمييز موضوعا وتأييد القرار المتهمين



. المتهمين احوال العامة النيابة ان في احوال النيابة والالتزام  
بالتاليين قنول التمييز شكلا ورد التمييز موضوعا وتأييد القرار المتهمين

. المتهمين احوال العامة النيابة ان في احوال النيابة والالتزام  
بالتاليين قنول التمييز شكلا ورد التمييز موضوعا وتأييد القرار المتهمين

. المتهمين احوال العامة النيابة ان في احوال النيابة والالتزام  
بالتاليين قنول التمييز شكلا ورد التمييز موضوعا وتأييد القرار المتهمين

إلى محكمة جنابات عمان لمحاكمتهم عن التهمتين التاليتين :-

١- جنابة السرقة بالاشتراك خلافاً للمادتين (٤٠٤ ، ٧٦) من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين

٢- جنحة شراء أموال مسروقة مع العلم خلافاً لأحكام المادة (٤١٢) من قانون العقوبات بالنسبة للظنين

**ويتلخص الوراقفة التي ساقفها النيابة وطلبت محاكمتهم على أساس منها :-**

أنه وبتاريخ ٩٦/١/٤ تعرض المحل العائد للمشتكى للسرقة حيث تم الدخول مرتين عن طريق الشباك المفتوح أصلاً والذي يرفع عن الأرض حوالى ثلاثة أمتار ونصف والموجود في أعلى الباب ولدى تفقده المحل وجد مسروق منه مائة وأحد عشر زوج أحنفة وبالتحقق مع المتهمين اعترفوا بقيامهم بالسرقة وانهم قاموا ببيع المسروقات للظنين

نظرت محكمة جنابات عمان الدعوى وباشرت بتحقيها والاستماع لأدلتها وبياناتها وبعد أن استكملت إجراءاتها على نحو ما ورد بمحاضرها أصدرت حكماً رقم (٩٦/٦٧٠) تاريخ ٩٨/٢/٢٢ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

أنه بتاريخ ٩٦/٦/١٤ تمكن المتهمون من الدخول إلى محل المشتكى عن طريق شباك المحل والذي يرفع عن الأرض بحدود ثلاثة أمتار ونصف وتمكروا من سرقة (١١١) زوج أحنفة وقاموا ببيعها للظنين  
-١- تجريم المتهمين  
وقضت بـ :-

بجنابة السرقة بالاشتراك بحدود المادتين (٤٠٤ و ٧٦) من قانون العقوبات .

-٢- عدم مسؤولية الظنين عما أسند إليهما .

-٣- وعطفاً على قرار التجريم حكمت بوضع المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة

مدة ثلاث سنوات والرسم ومنحتهم أسباب مخففة تقديرية وعصلاً بالمادة (٤/٩٩) من قانون العقوبات خفضت العقوبة بحقهم لتصبح الحبس مدة سنة واحدة والرسم لكل





القاضي  
القاضي  
القاضي

القاضي  
القاضي

القاضي

القاضي

القاضي

٢٠٠٩/١١/٢١ الموافق ١٤٣٠ سنة ١١ ربيع الثاني ٢٥ صدر بتاريخ ٢٥

واعادة الاوراق الى مصدرها .

لهذا وتأسيساً على ما سبق تقرّر ردّ الطعن المتميزي وتأجيل القرار المطعون فيه

لا ترد عليه .

الطعن المطعون فيه وأستجاب هذا الطعن المطعون عليه وأستجاب هذا الطعن المطعون عليه وأستجاب هذا الطعن المطعون عليه